

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والأربعون

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

البند ٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة

(ب) اليونيدو وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

اليونيدو وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

تقرير من المدير العام

طبقاً للقرار م ع-١٥/ق-٢، تقدّم هذه الوثيقة معلومات بشأن مشاركة اليونيدو في العملية الجارية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبشأن التنسيق بينها وبين الأمين العام في سياق هذه العملية. ويركّز التقرير على كيفية إدراج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومشاركة اليونيدو في ذلك.

أولاً - مقدّمة

١ - استناداً إلى القضايا الأساسية التي تناولها إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، يقوم هذا التقرير (أ) بتقديم خلفية قصيرة عن مهام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهدافها، (ب) بتحليل أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في المناقشة، (ج) بتلخيص مشاركة اليونيدو، (د) بتقديم سبل المضي قدماً.

لدواعي التوفير، طُبِع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



ثانياً - الخلفية

٢- أسندت الدول الأعضاء مهام واضحة بشأن عملية تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتنبع تلك المهام من (أ) الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الخامسة والستين (قرار الجمعية العامة ١/٦٥، ويشار إليه فيما بعد "مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥")، (ب) الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، ويشار إليه فيما بعد "مؤتمر ريو+٢٠")، (ج) الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على سبيل متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (قرار الجمعية العامة ٦٨/٦٦، ويشار إليها فيما بعد "المناسبة الخاصة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣").

٣- وتعكس هذه المهام أيضا عزم الدول الأعضاء على التعلم من التجارب الماضية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة بغرض تحسين العملية التشاورية التي تفضي إلى وضع غايات وأهداف مشتركة، علاوة على إدماج الأولويات الوطنية وتعزيز امتلاك الدول الأعضاء لزام السياسات تمشيا مع مبادئ فعالية التنمية. ومن ثم تستند العملية الحالية إلى إجراء مشاورات شاملة ومعقدة مع كل أصحاب المصلحة المعنيين، وهم حتى الآن: (أ) على الصعيد الحكومي الدولي: الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنظم تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ و(ب) على الصعيد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة: عدة مبادرات منها فريق عمل منظومة الأمم المتحدة، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة؛ و(ج) على صعيد أصحاب المصلحة المتعددين: أفرقة الخبراء والأوساط الأكاديمية مثل فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام، أو شبكة حلول التنمية المستدامة؛ و(د) عمليات التشاور المنظمة مع المجتمع المدني العالمي والقطاع الخاص التي تستضيفها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤- وعلاوة على ما يتعلق بتلك العملية من شواغل بشأن السماح بقدر أكبر من الشمولية في تحديد سياسات التنمية في المستقبل، أظهرت الدول الأعضاء عزمها أيضا على وضع خطة مواضيعية عالمية للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه عصرنا الحالي من خلال تدابير أكثر منهجية. وفي حين رئي في كثير من الأحيان أن التركيز شبه الحصري على أهداف التنمية الاجتماعية في الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يأتي بشكل كبير على حساب قضايا التنمية الأخرى، هو أحد مكامن قوة الخطة الحالية فيما يتعلق بتحديد الأولويات،

تشكل أيضا هذه النظرة الضيقة إلى التنمية أحد أكبر مكامن ضعف الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة بسبب عدم مراعاة وسائل تنفيذ هذه الأهداف الاجتماعية المهمة بطريقة مستدامة. وأدت الدروس المستفادة على مدى الخمس عشرة سنة الماضية، بالإضافة إلى التحديات العالمية الجديدة (ومنهما أزمة البطالة، وتغير المناخ، والركود الاقتصادي، وزيادة انعدام المساواة) إلى التركيز مجددا على العلاقة بين النمو الاقتصادي والضمانات البيئية والتنمية الشاملة للجميع. وأكدت أيضا تلك الدروس والتحديات أن التقدم الإنمائي لا يمكن أن يتحقق بطريقة منهجية إلا إذا كان له أثر على جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥- ومن ثم اتفق المجتمع الدولي في المناسبة الخاصة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على تحديد هدف يتمثل في وضع خطة تحويلية يحتل فيها القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مكان الصدارة. وينبغي للخطة أن تكون عالمية وأن تعزز مسؤولية جميع أصحاب المصلحة في عمليات التنمية، وأن تدعمها وسائل تنفيذ طموحة وذات مصداقية.

ثالثاً - التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في خطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥

٦- هناك اعتراف متزايد في المناقشة المتعلقة بما بعد عام ٢٠١٥ بضرورة أن تأخذ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مكانة بارزة في إطار التنمية الجديد، حيث أنها تحفز التحول الهيكلي للاقتصادات، وهو أمر ضروري لبلوغ معدلات النمو الاقتصادي، وإتاحة فرص العمل اللائق اللازمة لتحقيق الرخاء المشترك لجميع النساء والرجال بطريقة مستدامة بيئياً (انظر المرفق، الشكل ١). فبفضل هذا النوع من التنمية يمكن إثراء القيمة المضافة، وتحقيق مكاسب الإنتاجية ووفورات الحجم، وإيجاد فرص عمل وإدراج دخل، وتعزيز التنافسية والتجارة على الصعيد الدولي، وبناء قدرات إنتاجية تتسم بالكفاءة والفعالية، ودعم التنوع الاقتصادي، وبناء صناعات خضراء. ويطلق هذا التحول الهيكلي طاقات إنمائية هائلة، حيث يرسى روابط وثيقة بتنمية البنية التحتية والابتكار والاستخدام الفعال والمستدام للموارد. وترد في الشكل ٢ من المرفق مجموعة من هذه الروابط تتضمن عدداً غير حصري من أولويات التنمية المستدامة الأخرى.

٧- ومن الأهداف المعلنة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ "عدم إغفال أحد" ومعالجة أوجه انعدام المساواة على جميع الأصعدة. وبالمثل، اكتسبت المناقشات بشأن التنمية الصناعية

الشاملة للجميع والمستدامة زحماً إذ تبيّن التجارب التاريخية والأدلة التجريبية أن هذا المسار الإنمائي قادر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى 'اللاحاق' بالبلدان الصناعية، ومن ثم كفيل بأن يقضي إلى تقارب تدريجي بين الأمم. ونتيجة لذلك، تشتد الدعوة إلى بناء القدرات الإنتاجية في جميع البلدان النامية بغض النظر عن أوضاعها الخاصة أو مستوياتها الإنمائية؛ بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. ويدعم هذه الدعوة أيضاً كون المرونة النسبية لتكيف الصناعة في البلدان النامية والناهضة ذات القاعدة الصناعية المتينة قد خففت من آثار الأزمة المالية والاقتصادية في الكثير من الحالات.

٨- وهذه الدعوة يعبر عنها بقوة الوضع الحالي للمناقشات المعنية بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويتجلى هذا التعبير القوي، أكثر ما يتجلى، في كون التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي كلف باقتراح مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، يتضمن في الهدف ٩ منه "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"، مثلما هو مبين في المرفق^(١). وعملاً بروح تعزيز الروابط بين أهداف التنمية المستدامة بغرض الاستفادة من أوجه التآزر والتخلص من النهوج التجزئية السابقة، أدرجت غايات تتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أيضاً في الهدف ٨ "النمو الاقتصادي المستدام وفرص العمل"، والهدف ١٢ "الاستهلاك والإنتاج المستدامين".

٩- وبالإضافة إلى ذلك، يبرز التقرير النهائي للجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة عدة مجالات سياسية حيوية لتمويل التنمية المستدامة، منها تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار في البنية التحتية، والقدرات الابتكارية، والقدرات التجارية، وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة^(٢). وقُدّم التقرير إلى الجمعية العامة لتنظر فيه الدول الأعضاء خلال المفاوضات المتعلقة بما بعد عام ٢٠١٥ في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٤. ويؤكد التقرير على أن "القضاء على الفقر يتطلب تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع وإيجاد فرص عمل"؛ وعلى أن الاستثمار في البنية التحتية لصالح القطاع الصناعي، ضمن قطاعات

(١) الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (النسخة النهائية المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤). متاحة على الموقع الشبكي <http://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>.

(٢) تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، (المشروع النهائي المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤). متاح على الموقع الشبكي <http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4588FINAL%20REPORT%20ICESDF.pdf>.

أخرى، يؤدي هو، وزيادة الإقراض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، دورا حاسما في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالاستثمار المباشر الأجنبي، يدعو التقرير أيضا الحكومات إلى تشجيع الروابط بين المنشآت المتعددة الجنسيات والأنشطة الإنتاجية المحلية، ودعم نقل التكنولوجيا، وتزويد العمال المحليين بفرص لمواصلة التعليم، وتعزيز قدرة الصناعة المحلية على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا الجديدة على نحو فعال. وفيما يتعلق بالحوكمة الاقتصادية العالمية ودور شركاء التنمية فيها، يقترح التقرير تعزيز المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات وتيسير التجارة للسماح بالإدماج العادل لصناعات البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية.

١٠ - ويسلط الضوء أيضا على المسائل المتعلقة بالتنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع في النتائج التي أسفرت عنها شتى مسارات التشاور الأخرى. فعلى سبيل المثال، يعطي تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم العام في الهدف ٨ منه الأولوية للتحويل الهيكلي للاقتصادات ويتضمن أهدافا بشأن تعزيز القدرة الإنتاجية، وزيادة روح ريادة الأعمال الحرة والابتكار، وتعزيز القيمة المضافة.^(٣) وتجسد المشاورات العالمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هذه الدعوة لتعزيز القطاعات المولدة للعمالة، والإنتاج ذي القيمة المضافة الأعلى، والقدرة التنافسية والتجارة على الصعيد الدولي، بالإضافة إلى الدعوة إلى إيجاد حلول للفصل بين الإنتاجية الاقتصادية واستخدام الموارد الطبيعية.^(٤)

١١ - وباختصار، تؤكد المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حاليا الترتيبات الواردة في الفقرتين ٧ و ٩ من إعلان ليما وتثبت أهمية التنمية الصناعية المستدامة والشاملة للجميع للخطة العالمية الجديدة.

رابعاً - مشاركة اليونيدو في العمليات

١٢ - عملا بالفقرة ١٠ من إعلان ليما وقرار المؤتمر م ع-١٥/ق-٢، تشارك اليونيدو مشاركة نشطة في شتى العمليات الرامية إلى وضع إطار التنمية الجديد:

(3) تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٤ (أيار/مايو ٢٠١٣).

متاح على الموقع الشبكي http://www.un.org/sg/management/pdf/HLP_P2015_Report.pdf.

(4) تقرير فرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية والتابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن المشاورات بشأن

ما بعد عام ٢٠١٥. مليون صوت: العالم الذي نريد. متاح على الموقع الشبكي

www.worldwewant2015.org/millionvoices.

(أ) قادت اليونيدو، كعضو في فريق الدعم التقني المشترك بين الوكالات التابع للفريق العامل المفتوح باب العضوية، عملية إعداد مدخلات منظومة الأمم المتحدة الفنية في دورات الفريق العامل في مجال النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتطوير التصنيع والبنية التحتية. وبهذه الصفة، صاغت المنظمة النشرة الموجزة لدورة الفريق العامل الخامسة، التي عرضها المدير العام لليونيدو على الفريق.⁽⁵⁾ كما شاركت المنظمة في قيادة جميع المدخلات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، وأسهمت في مجالات أخرى تمتلك خبرة بها، منها القضاء على الفقر والزراعة والتعليم والصحة والعمل والمسائل الجنسانية وانعدام المساواة والطاقة؛

(ب) وشاركت اليونيدو أيضا، كعضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، من خلال التمثيل الميداني، في مختلف المشاورات التي نظمت على الصعيدين القطري والإقليمي. وشاركت بما لديها من خبرة في دعم قيادة المشاورات المواضيعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجالات النمو الاقتصادي والعمل، والاستدامة البيئية، والطاقة. وكجزء من الجولة الثانية لمشاورات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن وسائل التنفيذ، طلب إلى اليونيدو، استنادا إلى خبرتها وتجربتها، أن تشارك مع مبادرة الاتفاق العالمي في قيادة المشاورات بشأن "التعاون مع القطاع الخاص"؛

(ج) وبغية الاستجابة للاحتياجات والتوقعات المحددة للدول الأعضاء، أجرت اليونيدو حوارا مفتوحا مع دولها الأعضاء في جميع مراحل العملية. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٣، عُقدت خمسة لقاءات إعلامية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شارك فيها مشاركة فعالة ممثلو الدول الأعضاء في فيينا. كما عززت قنوات الاتصال والتعاون في المواقع الميدانية ومن خلال عمل مكاتب اتصال اليونيدو لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ودعمت التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، أنشئت مجموعة أصدقاء التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في خريف عام ٢٠١٣، وتتألف المجموعة من ٣٥ من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك. ودعمت اليونيدو هذه المجموعة حيثما طلب منها، ويسرت عقد سلسلة من اللقاءات الإعلامية بشأن المسائل المتصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مع مختلف المجموعات الإقليمية والسياسية.

(5) متاحة على الموقع الشبكي <http://sustainabledevelopment.un.org/owg5.html>

خامساً - سبل الماضي قُدمًا

١٣- على الرغم من التقدم الكبير المحرز في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن مضمونها وشكلها النهائيين أبعد ما يكونان عن الانتهاء. وتتضمن المعالم الرئيسية المقبلة التقرير التجميعي للأمين العام الذي كلفته الدول الأعضاء بتلخيص كل النقاط التي طُرحت في المشاورات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حتى الآن، ومن المتوقع أن يصدر هذا التقرير بنهاية عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يثري التقرير الجولة النهائية من المفاوضات الحكومية الدولية التي ستُجرى أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، والتي ستؤدي إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال القمة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

١٤- وسوف تُجرى أيضا مشاورات اللجنة الثانية بشأن المسائل الاقتصادية والمالية، التي تعكف على التفاوض حول القرار القادم الذي تصدره كل سنتين بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية، خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وتستند مداورات اللجنة الثانية إلى أحدث نسخة من تقرير المدير العام الذي يصدر كل سنتين بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية. وتوفر هذه المداورات لليونيدو فرصا إضافية لتسليط الضوء على أهمية التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتقديم توصيات سياساتية بشأن تنفيذها في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٥- وعلاوة على ذلك، تمثل النتائج التي توصلت إليها لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة مدخلا هاما في المناقشة بشأن وسائل التنفيذ و"الشراكة العالمية المحددة" من أجل التنمية المستدامة على حد سواء. وسوف تواصل اليونيدو العمل كشريك يعول عليه في هذا السياق، وتقديم خبرتها وتجربتها في إطار المناقشات بشأن الأولويات المواضيعية ووسائل التنفيذ المناظرة لها.

١٦- كما سيعقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ في أديس أبابا. وسوف يعقد المؤتمر على أرفع المستويات السياسية، ومن المتوقع أن يؤدي إلى نتيجة تعبر عن محصلة التفاوض والاتفاق بين الحكومات. ومن المتوقع أن تمثل نتيجة المؤتمر مدخلا هاما يساعد على فهم وسائل التنفيذ الواقعية والقابلة للتطبيق، وستساهم اليونيدو، بما لديها من خبرة، مساهمة نشطة في هذه العملية الهامة على نحو يشمل مجال إشراك القطاع الخاص.

سادساً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٧- لعل المجلس يود أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في المشهد الإنمائي العالمي

أهداف التنمية المستدامة (حسبما هي واردة في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة)⁽⁶⁾

- الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف ٣ - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف ٩ - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
- الهدف ١٠ - الحدُّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

(6) الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة (النسخة النهائية المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٤). متاحة على الموقع الشبكي <http://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>.

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدّي لتغيّر المناخ وآثاره*

* مع التسليم بأنّ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدّي لتغيّر المناخ على الصعيد العالمي.

الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

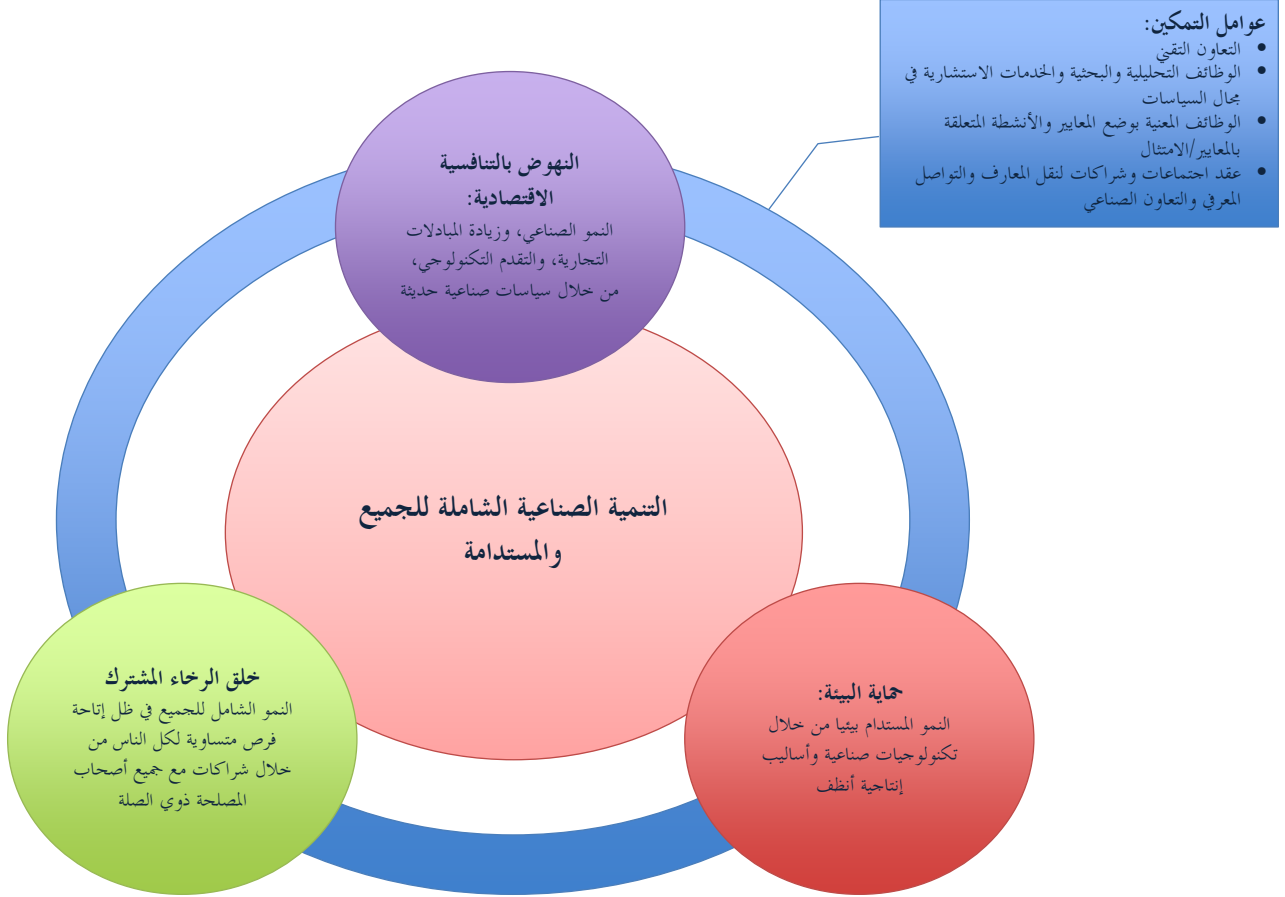
الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

الشكل ١

دور التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في المشهد الإنمائي العالمي



الشكل ٢

مساهمة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أهداف التنمية العالمية

